(أهمية السياحة في إحداث التغير السوسيو اقتصادي في المجتمع الجزائري)

د/ طعبة سعاد جامعة زيان عاشور –الجلفة-

د/ عالية بشيرة جامعة مولاي الطاهر- سعيدة-

ملخص:

لقد شكلت الأوساط الطبيعية بمشاكلها البيئية و التنظيمية مجالا لاهتمامات و طروحات و أفكار كثيرة و متنوعة إلى حد التضارب و التناقض في الوسائل المستخدمة و الأهداف المرجوة من رواء تحقيق تغيرا و تطورا في مجالات عدة و متعددة في مختلف مجالات الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها من مجالات الحياة الأخرى.

و عليه جاء هذا المقال لنلقي بنظرة سريعة إلى أهم الجوانب التنموية الخاصة بالتغير الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع الجزائري في المجال السياحي، منذ الاستقلال ليومنا هذا و ذلك بإعطاء بعض الأرقام و التطرق لبعض الإجراءات المتخذة للنهوض بالقطاع السياحي من خلال الإستراتيجية التنموية على المدى القصير، المدى المتوسط، والمدى الطويل، (2010، 2015، 2025)، و بعدها نكشف عن إشكالية التنمية السياحية في ظل مجتمع متغير.

كلمات مفتاحية: السياحة، **التغير السوسيو-اقتصادي**، المجتمع الجزائري

Abstract:

The natural environment and organizational, with its environmental problems, has been the subject of many range of interests, ideas, to the point of conflict and inconsistency in the means used and the desired objectives of achieving change and development in various fields of political, economic, social and cultural. And other fields of life.

This article is intended to give the most important developmental aspects of the social and economic change of Algerian society in the domain of tourism ; since the independence to till now, by giving some figures and addressing some of the measures taken to promote the tourism sector through the short- , And the long term (2010, 2015, 2025), and then reveal the problem of tourism development in a changing society.

Keywords: Tourism, Socio-economic change, Algerian society

أولا: السيرورة التاريخية للتنمية السياحية في الجزائر.

1- تاريخ النشاط السياحي في الجزائر قبل و بعد الاستقلال: يعود ظهور السياحة في الجزائر إلى العهد الاستعماري و بالتحديد إلى بداية القرن التاسع عشر، فالقدرات السياحية للجزائر جعلت المستعمر يفكر في استغلالها، و منذ ذلك الوقت عرفت السياحة بداية لتطورها، و سنتطرق في هذا المبحث إلى تاريخ النشاط السياحي قبل و بعد الاستقلال.

1-1 قبل الاستقلال: منذ زمن بعيد عرفت الثروات السياحية الجزائرية إقبال من طرف الأجانب بحيث:

- سنة 1897 بداية لتأسيس النشاط السياحي و ذلك بتأسيس لجنة الاقامات الشتوية الجزائرية و التي جلبت العديد من السواح الأجانب خاصة الأوروبيين و الفرنسيين.

- سنة 1916 تم إنشاء لجنة السياحة، والتي كان من شأنها المساهمة في الجهود المقدمة من طرف نقابة المبادرة، بحيث تأسست نقابة سياحية في مدينة وهران 1914 و نقابة سياحية في قسنطينة 1916 تقوم بالتنسيق بينها لتنظيم رحلات سياحية في اتجاه الجزائر.

- سنة 1918 أقيم ديوان للدعاية, و لجنة خاصة بالحفاظ على المناطق السياحية.

- سنة 1919 تم تأسيس فيدرالية السياحة تجمع كل النقابات التي كانت موجودة آنذاك، كما تأسست أيضا في نفس السنة فيدرالية الفندقة و نظمت عدة رحلات إلى الصحراء، بحيث استفادت 20نقابة سياحية من دعم مالي من طرف الحكومة الفرنسية، كما قررت الحكومة الفرنسية آنذاك تقديم إعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية.

- سنة 1929 إنشاء القرض الفندقي المتخصص في منح القروض للمستثمرين في السياحة و هو بمثابة بنك أنشئ لتشجيع و توسيع و تجديد الفنادق.(1) (Houari (H) , 1973, p p 4-5.)

- سنة 1931 تأسس الديوان الجزائري للنشاط الاقتصاد و السياحي (DFALAC) و الذي أصبح فيما بعد يسمى مركز التنمية السياحية و يهدف إلى تنمية السياحة و استمر نشاطه حتى بعد الاستقلال, و كانت السياحة في تلك الفترة تجلب الطبقة الغنية.

- سنة 1945 بعد الحرب العالمية الثانية ظهر نوع ثاني من مستهلكي السياحة بعد التشريع الاجتماعي الخاص بالتسلية, هم السواح ذو الطبقات الدنيا، و اثر ذلك ظهر في الجزائر نوعا آخر من السياحة خاصة بالإقامات و أخرى خاصة بالجولات.

- سنة 1957 وضع برنامجا للتوسع في التهيئة السياحية التي كانت موجودة جاء في مشروع قسنطينة و الذي نص على انجاز 17200 غرفة فندقية في النواحي الحضرية و 1130 غرفة في المناطق الساحلية و مناطق المياه المعدنية و الصحية، إلا أن هذا البرنامج لم يتم تنفيذه كليا بسبب الثورة التحريرية. (2) (,Heddar (B) 1988, p 4)

- سنة 1950 ارتفع عدد السواح في الجزائر نظرا للتشجيع و الدعم الذي لقيه القطاع من قبل السلطات الاستعمارية حيث قدر عددهم بنسبة 150 ألف سائح.

إلا أن و رغم هذه الإمكانيات و الهيئات التي سخرتها فرنسا للسياحة لم تعطها البعد الحقيقي، فإذا كانت أحد أهداف النشاط السياحي التنمية الاقتصادية للبلاد و التعريف بحضارة و ثقافة و تراث المجتمع المستقبل للسواح فإن فرنسا عمدت إلى طمس مقومات الشعب الجزائري و استفادت من مداخيل السياحة لتعزيز البنية الاقتصادية في فرنسا و تركة الشعب الجزائري في حالة تخلف و عدم إرساء لعادات و تقاليد سياحية و فندقية مما أثر على التنمية السياحية فيما بعد الاستقلال.

كما أن ما ورثته الجزائر من قدرات استقبال لا يمكن أن يرقى إلى تغطية المناطق السياحية بالإضافة إلى عدم تنظيم القطاع من طرف مؤسسة إدارية رسمية مكلفة بالقطاع السياحي تعمل على تطويره سوى مؤسسة عمومية - أنشئت سنة 1953 من اجل ترقية النشاط الزراعي و جرد الحاجيات السياحية، و مركز عائلي ببن عكنون كان تابعا للضمان الاجتماعي يقوم بالإضافة إلى ذلك بتكوين عمال الطبخ و الفنادق. (3) (خالد كواش، 2004، ص 121)

- و في سنة ما بين 1954 و 1962 عرفت الحركة السياحية تدهورا كبيرا و هذا راجع للظروف الاستعمارية التي كانت تعيشها الجزائر في تلك الحقبة، بحيث أن السياحة في تلك الفترة تحضى بعض الفئات من المستعمرين الآتين من الخارج، أما الجزائريون فلم تكن الظروف تسمح لهم بممارسة السياحة ما عدا القليل منهم و هم الذين كانوا يهتمون بالمياه المعدنية و يتوجهون إلى الحمامات المعدنية بغرض التداوي. (4) (Heddar (B), op, cit, p p57-58)

و مما سبق عرضه نستنتج بان ظاهرة السياحة في الجزائر قد تم إدخالها إلى الجزائر عن طريق السلطات الاستعمارية.

2-1 بعد الاستقلال: بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها حائزة على بعض المنشآت السياحية و المتمثلة في 5922 سرير .

- و قد أنشئ في سنة 1962 الديوان الوطني الجزائري للسياحة و الذي كان من شأنه تسير و ترقية المنتوج السياحي على المستوى العالمي الدولي.

- و في سنة 1963 من 19 جوان تأسست لجنة تسيير الفنادق و المطاعم (COGEHORE) و التي من شانها تسيير المنشآت الموروثة.

- و في نفس السنة 1963 أنشئت أول وكالة جزائرية (A.T.A) و تم تشريعها قانونيا رسميا في سنة 1968 و كان هدفها المشاركة في تنمية اقتصاد البلاد و كلفت بتنظيم الجولات عبر الجزائر.

- في سنة 1964 تأسست وزارة السياحة و التي تسير جميع المؤسسات السياحية بينما كانت قبل ذلك من طرف وزارة الشباب و الرياضة و السياحة هي التي تشرف على تسيير الشؤون السياحية. (5) (Houari (H), op, cit, p 13.)

- في سنة 1966 تم حل لجنة تسيير الفنادق و المطاعم (COGEHORE) و سلم تسيير هذه المنشآت إلى الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT).

- و خلال الفترة 1962 و 1966 لم يشهد القطاع السياحي أي تنمية حقيقية إذ تميزت هذه المرحلة بضعف و تردي الهياكل السياحية و نقص اليد العاملة المؤهلة و انعدام الوكالات السياحية التي تتكفل بالدعاية و الإشهار و هذا راجع إلى:

* اعتبار السياحة نشاطا ثانويا من طرف السلطات العمومية.

* الحالة الاجتماعية للشعب الجزائري من فقر و جهل جعلت الأغلبية منهم لا يهتم بالسياحة.

* انعدام العمال المؤهلين و الأكفاء في المجال السياحي.

* ضعف البنية الأساسية للسياحة المتمثلة في الصناعة التقليدية و الفندقية و المرافق المصاحبة لها من وسائل الراحة و الترفيه و النقل.

* انعدام الثقافة و التقاليد السياحية عند المجتمع الجزائري.

* انعدام الإعلام و الإشهار و الوكالات السياحية في الخارج سوى ثلاث وسائط في كل من ستوكهولم و باريس و فرانكفورت في ذلك الوقت.

هذه الظروف دفعت الدولة إلى محاولة استغلال الثروات السياحية من خلال إحصاء شامل للمشاكل التي تعاني منها السياحة، و فسحت المجال للاستثمار الخاص وفق القانون الصادر في 26 جويلية 1963 و الأمر الصادر في 15 سبتمبر 1966 من أجل رفع قدرات الإنتاج الوطني، لكن بقيت مساهمة الخواص ضعيفة جدا حيث لم يتم انجاز إلا مشروعين في وهران و عنابة (فندقين) بينما كانت الاستثمارات الأجنبية منعدمة.

2- السياسة السياحية الجديدة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق: بعدما تناولنا المراحل التي مرت بها السياحة الجزائرية عبر المخططات التنموية و أهم الانجازات التي حققها القطاع فيما سبق، توصلنا إلى أن القطاع لم يعط الأولوية التي يستحقها، مما أدى إلى قلة الاستثمارات فيه، خاصة الأجنبية التي يتم من خلالها الحصول على العملة الصعبة و الاستفادة من الخبرة و كذا تقنيات التسيير الحديثة التي تمتاز بها.

و من أجل هذا سارعت الجزائر إلى وضع برنامج الإصلاحات مع بداية التسعينيات و الذي يتجسد في إطار تشريعي و قانوني يخففان من الضغوطات التي تعاني منها الاستثمارات الوطنية الخاصة و الأجنبية، و تشجيعها حتى ترقى السياحة الجزائرية إلى المستوى الدولي، و عليه سنحاول في هذا المبحث التطرق لأداء قطاع السياحة خلال الفترة (1990-2000) و كذا الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة للنهوض به، و في الأخير نتناول المؤشرات الحالية للقطاع السياحي.

1-2 أداء القطاع خلال الفترة (1990-2000): شرعت الجزائر منذ سنة 1988 في برنامج إصلاحات اقتصادية حيث بدأت السلطات تهتم بالبحث عن منتجات خارج المحروقات لرفع المداخيل من العملة الصعبة و توفير مناصب شغل, فهذا البرنامج يهدف إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، و تجسيدا لهذا البرنامج صدرت عدة نصوص تشريعية أساسية تنظم:

- استقلالية تسيير المؤسسات العمومية.

- وضع قانون النقد و القرض.

- تحرير الأسعار و وضع قوانين المنافسة.

- فتح المجال للاستثمار الوطني الخاص و الأجنبي و كذا الشراكة.

- خوصصة المؤسسات العمومية.

ونظرا للدور الفعال للسياحة في اقتصاديات بعض الدول توجب على الدولة التوجه نحو هذا القطاع لتطويره و إدراجه ضمن سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث تمتلك الجزائر قدرات سياحية هائلة تجعلها من أهم مناطق الجلب السياحي، حيث تميزت هذه الفترة بتدهور القطاع لتأثره الكبير بالوضع الأمني و الظروف التي عرفتها البلاد خلالها رغم تطور الإطار التشريعي للاستثمارات الخاصة. (6) (حاج الله حيزية، 2009، ص 160)

- **و سنحاول هنا التطرق إلى أهم المؤشرات السياحية خلال الفترة الممتدة (1990-2000):** خلال هذه الفترة انخفض عدد السياح من 359895 إلى 18000 ما بين سنة 90-1996 كما كان لحرب الخليج في سنة 1991 آثار سلبية على النشاط السياحي.

و الجدولين المواليين يوضحان: تطور عدد السياح القادمين إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2000، و مقارنة عدد السياح الوافدين على دول المغرب العربي خلال الفترة (1997-2000)على التوالي:

جدول رقم (1): توزيع وصول السياح خلال الفترة(1990- 2000).

السنة	الأجانب	الجزائريون المقيمون بالخارج	مجموع السياح
1990	685815	451103	1136918
1991	722682	470528	1193210
1992	624096	495452	1119548
1993	571993	555552	127545
1994	336226	468487	804713
1995	97648	421916	519576
1996	93491	511477	604968
1997	94832	539920	634752
1998	107213	571234	678448
1999	174611	607675	755286
2000	175538	690446	865994

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

جدول رقم (2): مقارنة عدد السياح الوافدين على دول المغرب العربي خلال الفترة (1997-2000).

السنة	الجزائر	المغرب	تونس
1997	634752	3071668	3271623
1998	678448	3227537	4795201
1999	755286	3184614 نهاية سبتمبر	874126 نهاية مارس
2000	865994	4100000	5057000

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية.

يوضح هذا الجدول أهمية القطاع السياحي في كل من تونس و المغرب حيث يصل توافد السياح في تونس إلى 5 ملايين سائح و المغرب 4 ملايين سائح، و تبقى الجزائر لم تصل حتى إلى مليون سائح سنة 2000، و هذا ما يتطلب عناية و اهتمام خاص بقطاع السياحة لتحقيق أهدافه المسطرة.

ثانيا: إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر وتطويرها.

1- الوضعية الحالية للقطاع السياحي: من أجل معرفة الوضعية الحالية للقطاع السياحي لابد لنا من دراسة و تحليل التدفقات السياحية و طاقات الإيواء بالإضافة إلى الإطار التنظيمي للقطاع.

1-1 الإطار التنظيمي للقطاع السياحي: شهدت سنة 2003 إصدار ثلاثة قوانين تنظيمية تهدف إلى إعادة تنظيم القطاع السياحي الجزائري و المتمثلة فيما يلي:

- المرسوم التنفيذي رقم03-75 الذي يحدد صلاحيات وزير السياحة.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-76 الذي يتضمن الإدارة المركزية في وزارة السياحة.

- المرسوم التنفيذي رقم 03-77 المتضمن تنظيم المفتشية العامة في وزارة السياحة.

1-1-1 الهيكل التنظيمي لوزارة السياحة: حدث انفصال بين قطاع السياحة و الصناعات التقليدية في سنة 2002 حيث أصبح قطاع الصناعات التقليدية تابعا لوزرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و بالتالي تم إعادة تنظيم قطاع السياحة من خلال المرسوم التنفيذي رقم 03-76 و ذلك من أجل تكييف الهيكل التنظيمي لوزارة السياحة مع متطلبات التنمية المستدامة للسياحة، و ذلك كما يلي:

- **الديوان الوطني للسياحة**: تتمثل مهمة الديوان الوطني للسياحة في ترقية و ترويج المنتوج السياحي الجزائري من خلال المشاركة الدائمة في أهم المعارض الدولية، الأمر الذي يساهم في تحسين صورة الجزائر و إعادة الاعتبار للأعياد والمواسم التقليدية و

الأقطاب السياحية من اجل جعلها مقصدا سياحيا مستقبليا إلا أن لا يتمتع بوجود ممثليات له على المستوى المحلي و الجهوي، كما أنه غير ممثل على مستوى أهم البلدان الموفدة للسياح. (7) (الجريدة الرسمية، رقم: 13- الصادرة في 2003/02/26)

شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لوزارة السياحة.

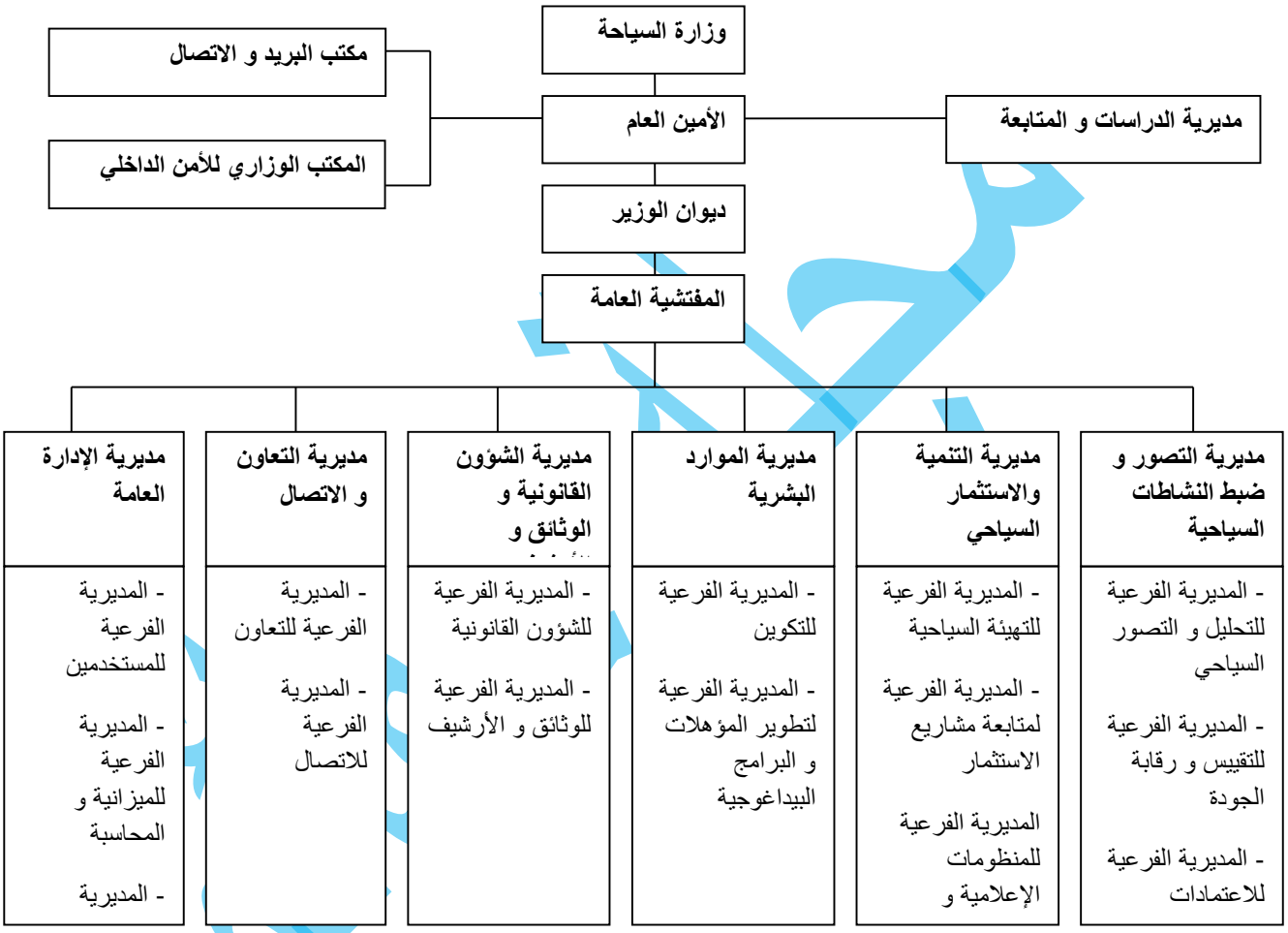

المصدر: وزارة السياحة.

2-1 المؤشرات الحالية للقطاع: عرف القطاع السياحي تحسنا ملحوظا منذ سنة 2000 بعد الاهتمام الذي أصبح يحظى به من قبل السلطات العمومية، و لقد ظهر هذا من خلال المؤشرات التالية:

1-2-1 التدفقات السياحية: يسعى برنامج تنمية القطاع إلى زيادة التدفقات السياحية النقدية و البشرية و هو أهم هدف يراد تحقيقه، فزيادة التدفقات البشرية يعني زيادة الإنفاق بالعملة الصعبة، وهذا ما تحتاجه التنمية الاقتصادية.

إن عدد السياح يعرف تطورا متزايدا سنة بعد سنة بعد انتهاج السياسية الجديدة و تحسن الظروف و الأوضاع الأمنية, و من خلال الجدول الموالي نلاحظ تطور عدد السياح خلال الفترة (2001- 2004).

ارتفع عدد السياح الأجانب نسبة إلى عدد السياح الجزائر بين المقيمين في الخارج, وقد سجل معدل نمو متوسط يقدر بـ 20% إذ أصبح الأجانب يهتمون بالصحراء من جديد، حيث عرفت هذه المنطقة انتعاشا نظرا لجمالها و تراثها و لاهتمام الأجانب بالمغامرة و الاستكشاف، ولقد سجلت عدد الليالي التي قضاها الأجانب في الفنادق كما يلي:

تتمتع الجزائر بمقومات و مؤهلات سياحية متنوعة و فريدة معترف بها دوليا من قبل الهيئات الدولية المتخصصة التي تؤهلها إلى تطوير كل أنواع السياحة على مدار السنة، حيث تمتاز الجزائر بواجهة بحرية شمالا و محيط من الرمال في الجنوب يتمثل في الصحراء الكبرى، و هي موارد طبيعية ذات جلب سياحي كبير, كما تمتلك ثروات طبيعية و ثقافية غنية و متنوعة صنف جزء كبير منها من طرف منظمة اليونسكو كتراث عالمي للإنسانية جمعاء.

لكن رغم كل هذه الإمكانيات لم ترقى السياحة الجزائرية إلى المستوى المطلوب و هذا لا يعود لضعف الموارد السياحية و إنما الاختيارات الاقتصادية التي أنتجتها بعد الاستقلال، حيث أعطيت الأولوية لقطاعات اقتصادية مثل الصناعة الثقيلة و المحروقات إلى حساب قطاعات أخرى كالسياحة التي مرت بنمط من التسيير و التطور لم تؤهلها لنمو سريع لدخول سهل في اقتصاد السوق.

غير أنه في السنوات الأخيرة و بسبب تقلب أسعار النفط و عولمة الاقتصاد الدولي الذي يفرض استغلال كل الموارد المتاحة، أولت الجزائر عناية خاصة للسياحة و تم إعداد إستراتيجية تنموية طويلة المدى لمواجهة تحديات عديدة أولها تحسين نوعية الخدمات السياحية المقدمة و رفع قدرات لإيواء السياحي و تحسين صورة الجزائر في الأسواق السياحية العالمية، و هذا بتخلي السلطات العمومية عن الاستثمار و التسيير من جهة و التحويل التدريجي لصلاحيتها للهيئات المحلية و الاتجاه نحو الشراكة و الخوصصة من جهة أخرى بدلا من التسيير الإداري المحض. (8) (حاج الله حيزية، ص186،187)

2- برنامج التنمية السياحية لآفاق 2010 (على المدى القصير): تستمد السياسة السياحية الجزائرية لسنة 2000 أسسها من التوجهات الواردة في برنامج الحكومة، من خلال إعداد خطة للتنمية السياحية تمتد إلى غاية 2010 بغية ترقية الصناعة السياحية من خلال:

- تهيئة مناطق التوسع السياحي كوسيلة لتشجيع الاستثمار.

- وضع إجراءات تحفيزية لتجديد الحظيرة الحالية للفنادق و تعبئة الاستثمار الوطني و الأجنبي في هذا الميدان.

- ترقية المنتوج السياحي كمصدر إضافي للدخل الوطني، والذي من شأنه أن يساهم في تحسين صورة البلاد في الخارج.

- تشجيع الصناعة التقليدية و حمايتها باعتبارها جزء من تراث الأمة و ثقافتها.

و على هذا الأساس تم تسطير برنامج عمل وزارة السياحة و الصناعات التقليدية خلال الفترة 2001-2010 تم من خلاله تجديد إستراتيجية للتنمية المستدامة للسياحة كما تهدف هذه الخطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الكمية و النوعية لبعث صناعة سياحية تنافسية من خلال الخوصصة و الشراكة و الاندماج في السوق العالمي للسياحة. (9) (CNES, p 49)

الترقية السياحية: تستدعي هذه الوظيفة الإستراتيجية تكريس جهود على كل المستويات و ذلك من خلال:

- إعادة تنظيم و تقوية أداة الترقية السياحية المتمثلة في الديوان الوطني للسياحة من خلال تزويده بمندوبيات جهوية و ممثليات في الخارج، و تحديد و تقييم الوظائف السامية و تكريس دور الاحترافية في النشاط الترقوي.

- إعداد مخطط إعلامي على مدار السنة عن طريق الإعلان و الإشهار في القنوات المتخصصة و إصدار مجلة سياحية متخصصة، و مواقع على شبكة الانترنت و تنظيم أحداث ثقافية ذات أبعاد دولية عبر مختلف الأقطاب السياحية العالمية.

- إشراك الحركات الجمعوية و الثقافية و المنظمات المهنية في إبراز المنتج السياحي و تحسين الشعبية بأهمية المنتج السياحي و فوائده.

- تحسين و تكثيف مشاركة الجزائر في الصالونات و التظاهرات السياحية الدولية.

- إعداد دراسات السوق. (10) (Ibid, p 71.)

تأطير النشاطات السياحية على المستوى المحلي: إن تدعيم الإدارة السياحية على المستوى المحلي بالمعدات و الوسائل الضرورية للقيام بالمهام المختلفة أدى إلى ظهور المجلس الأعلى للسياحة كما تم إعداد قانون أساسي خاص به يحدد مهامه، بالإضافة إلى تشريع قوانين متعلقة بتطوير و ترقية النشاطات السياحية كما يتم دراسة إنشاء شرطة سياحية متخصصة لحماية المواقع السياحية و الثقافية و الأثرية و السهر على حماية أمن و سلامة السائح.

*** الوسائل المدعمة لتحقيق أهداف البرنامج لآفاق 2010:**

تهيئة المناطق السياحية و تحديد العقار السياحي: يهدف البرنامج على تهيئة 20 منطقة من أصل 174 منطقة للتوسع السياحي كمرحلة أولى، و يبقى اختيار مواقع البناءات و المنشآت السياحية قائما على احترام القوانين و التنظيم المتعلق بحماية التراث الثقافي، و تمثل عملية التهيئة أداة لتوجيه الاستثمار.

تمويل المشاريع و إعادة الاعتبار للمنشآت السياحية و الفندقية: لابد من تكييف طريقة التمويل مع خصوصيات الاستثمار السياحي و تشجيع البنوك على تقديم قروض له، و إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع السياحية.

دعم التكوين و التأهيل: تمثل الموارد البشرية عنصرا أساسيا في القطاع السياحي كذلك استوجب تحديث برامج التكوين و فتح مراكز بحث للمؤطرين و إدماج الحرف في منظومة التكوين، و إنشاء مراكز تكوين عبر مختلف التراب الوطني، بالإضافة إلى ذلك لابد من اختيار المنتوجات التي يتوجب تنميتها و لقد تم الاعتماد في هذه الإستراتيجية على السياحة الصحراوية و هذا لما يمكن أن تحققه مستقبلا، بالإضافة إلى سياحة المؤتمرات والملتقيات، السياحة الشاطئية، الثقافية، المغامرات والرياضة، و المعدنية (الحموية). (Ibid, p 63) (11)

3- برنامج التنمية السياحية لآفاق 2015 (على المدى المتوسط): لقد أدركت الدولة الجزائرية ضرورة تعزيز قطاع السياحة و عصرنته و إعطائه المكانة الحقيقية، إذ شرعت الوزارة الوصية في سنة 2000 في إعداد خطة حول تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010 (على المدى القصير) و خلصت إلى صيغتها النهائية في سنة 2001 تحت عنوان: "**مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة**

في الجزائر آفاق 2010" و وبعد مرور سنتين على تنفيذ هذا المخطط بات من الضروري إدخال بعض التعديلات لمسايرة التطورات الجديدة داخليا و خارجيا، فجاءت بمشروع جديد رسمي آفاق 2015 على المدى المتوسط لتحديد الأهداف الكمية و النوعية و إجراءات دعم و ترقية الاستثمار السياحي بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة 2015، ناهيك عن إستراتيجية التنمية السياحية لآفاق 2025 التي سنتحدث عنها لاحقا.

4-برنامج التنمية السياحية لآفاق 2025 (على المدى الطويل): أشرف معالي وزير تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة السيد/ **شريف رحماني** يوم السبت 4 أوت 2007 بفندق الأوراسي على تنصيب اللجنة التحضيرية للجلسات الوطنية من أجل تنمية السياحة إلى غاية آفاق 2025 المرتقب تنظيمها خلال شهر ديسمبر 2007.

و تضمن اللجنة المذكورة من بين أعضائها إطارات سامية تنتمي إلى مختلف المؤسسات التابعة للقطاع السياحي فضلا عن وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و عدد من الخبراء و المستشارين, و من بين المهام الأساسية المسندة للجنة:

- ضمان التنسيق لكافة العمليات المتعلقة بتحضير الجلسات الوطنية للسياحة.

- الإصغاء و التسجيل و المشاركة في النقاش مع مختلف المتعاملين.

- إعداد خبرة تثبت و إعادة اعتماد إستراتيجية التنمية السياحية إلى غاية آفاق 2025.

1-4 الشركاء الخمسة لتبني تفعيل التحول السياحي: بهدف إضفاء الديمومة على تنمية الفروع الخمسة للمفهوم الجديد للسياحة الجزائرية، يتوجب معرفة الفئات المطلوبة اقتناءها و هي خمسة فئات:

السواح: الذين يتحولون إلى "مستهلكين، فاعلين" بدلا من مجرد مستهلكين تتجاذبهم عروض مختلفة الوجهات المنافسة, فئة تحتاج إلى الطمأنة و الشعور بالحلم.

الموجهون: وكالات السفر، الناقلين، المرشدين، الصحفيين، قادة الرأي الوسطاء من التجار و غير التجار، هؤلاء "السفراء التجار" في حاجة إلى مؤشرات قوية عن تحسين التنظيم السياحي.

المستثمرون المرقون المطورون: و الراغبين في ضمان مقابل عن الاستثمار السريع و الآمن.

أصحاب الفنادق، أصحاب المطاعم و الناقلون.

المواطن: و يحتاج إلى تحسين بالنتائج الايجابية و السلبية، و بآثارها السيئة المحتملة، كما يجب إعلامه بإمكانية مساهمته المباشرة في النهوض بسياحة نوعية مستدامة. (12) (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ص 10)

2-4 أهداف التنمية السياحية المادية و النقدية لآفاق 2025: يفرض المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 بتعريف الأهداف المادية و صيغة الميزانية المطلوبة لبلوغ ذلك (عدد الأسرة، المداخيل، عدد السواح، العمال الواجب تكوينهم...الخ) و بصيغة أخرى، يتعلق الأمر بحديد خطة الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

يرمي المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 أيضا إلى ضمان الانطلاق السريع الصالح للسياحة الجزائرية.

5- آفاق التنمية السياحية في الجزائر: تمتلك الجزائر طاقات و مؤهلات هامة في المجال السياحي تسمح لها بتحقيق تنمية سياحية فعالة، إذ سطرت أهداف و استراتيجيات تهدف إلى إنعاش القطاع و جعله يتلاءم مع المعطيات الجديدة الاقتصاد العالمي، و من أجل ترقية و تطوير السياحة في الجزائر لابد من تدعيم المؤهلات و القدرات الموجودة و الالتزام بإعداد و تطبيق الإجراءات التي من شأنها أن تدخل التكييفات و التحويلات القطاعية ذات الطابع التأسيسي و الاقتصادي و الاجتماعي قصد خلق روح المنافسة و تحسين نجاعة القطاع، لتمكينه من مواكبة التحولات التي تعرفها السياحة و لا يكون ذلك إلا بدراسة و تحليل تجارب البلدان السياحية و الأخذ عنها أهم الإجراءات التي تتخذها في هذا المجال، بالإضافة إلى التركيز على أبعاد القطاع و دوره الحالي في العالم من جراء العولمة و تبعاتها.

تدابير الدعم لتنمية القطاع السياحي: إن التدابير المقترحة لتنفيذ برنامج ترقية القطاع السياحي في الجزائر تأخذ بعين الاعتبار السياق الحالي الذي بمقتضاه لا تتعهد دولة بأي عقد استثمار اقتصادي و تجاري، غير أن تدخلها يبقى ضروري لنجاح هذا البرنامج و ذلك من خلال توفير التدابير المختلفة لتحسين أداء القطاع.

تدابير دعم التكوين: يعتبر التكوين عنصرا محوريا للخدمات لهذا تمنح الوزارات اهتماما خاصا لإعادة الاعتبار للموارد البشرية، إذ يحتاج القطاع إلى أكبر عدد من الإطارات ذات كفاءات عالية و إلى اليد العاملة المؤهلة، حيث تم اتخاذ عددا من التدابير لضمان تكوين ملائم كما و نوعا وفق متطلبات السوق. (13) (وزارة السياحة، 2004/2003، ص 23)

تدابير دعم النوعية: يشكل تدهور نوعية الخدمات اليوم إحدى نقاط الضعف الكبيرة للسياحة في الجزائر, لهذا السبب وجب الاهتمام بهذا الجانب و منحه عناية خاصة من طرف السلطات العمومية، كما يجب أن تجد العلاقات مابين القطاعات للنشاطات السياحية مفهومها الكامل باعتبار النشاط السياحي نشاطا شاملا، يتعلق الأمر على هذا المستوى ببرنامج عمل يعرض للدراسة من طرف المجلس الوطني للسياحة.

تدابير دعم الترويج السياحي: تعتبر وظيفة الترويج من الوظائف الإستراتيجية التي لابد من أن تسخر لها كل المجهودات المبذولة على جميع مستويات الإنتاج السياحي.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه يمكننا القول بأن توفر المقومات و الموارد السياحية بمختلف أنواعها، لا تكفي لأن نقول عن دولة ما أنها أصبحت مركزا للجذب السياحي، إن لم تكن هناك استراتيجيات تنموية تسويقية مبنية على متطلبات وظيفية علمية و منظمة، و هذا ما لجأت إليه سياسة الدولة الجزائرية من خلال مخططاتها التنموية منذ الاستقلال حتى يومنا هذا، ضمن المخططين التنمويين الرباعي و الخماسي إلى السياسة التنموية في ظل الإصلاحات الاقتصادية، فالإستراتيجية التنموية في حدود 2025 على المدى الطويل.

هناك جوانب متعددة للسياحة في مجتمعنا نخص بالذكر التنمية السياحية في أنساق الفعل الاجتماعي و الثقافي بالإضافة للنسق الاقتصادي و البيئي، و هذا انطلاقا من مستجدات السياحة على الساحة القومية و المحلية، طرق بحث و وجهات حديثة تكشف عن حقائق من شأنها تطوير الظاهرة السياحية على النحو الذي يسمح باستغلال هذا المورد على الشكل الأمثل، كما حاولنا تبيين إدراك المرتكزات الجوهرية التي تقوم عليها هذا القطاع للوصول إلى نمط مساهمته الفعالة في تنشيط الممارسة السياحية، ناهيك في الأخير إبراز أهم المعوقات الجوهرية التي تواجه الممارسة السياحية الجزائرية.

قائمة المراجع:

1- Houari (H), La politique touristique et les investissements en Algérie de puis 1965, Université d'Alger, Faculté de Droit et de Science économique, Alger, 1973.

2- Heddar (B), Rôle socio économique de tourisme, Alger, OPU, 1988.

[3]- خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

[4]- Heddar (B), op, cit, p p57-58.

[5]- Ipid, p, 58.

[6]- حاج الله حيزية، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، ص 160.

7- الجريدة الرسمية، رقم 13 الصادرة بتاريخ 2003/02/20.

8- حاج الله سعدية، مرجع سابق، ص 186، 187.

9-CNES ,p 49.

10- Ibid, p 71.

11- Ibid, p63.

12- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، (م،ت،ت،س، 2025، SDAT)، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، ص 10.

13- وزارة السياحة،2003/2004.